

المساهمون الكرام،

نيابة عن مجلس إدارة شركة صحار للطاقة ش.م.ع.، يسر مجلس إدارة شركة صحار للطاقة إن يقدم تقريره مصحوباً بالبيانات المالية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١.

في ٢٥ مارس ٢٠٢١ ، عقد مساهمو شركة صحار للطاقة اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوي وتم خلال الاجتماع انتخاب مجلس إدارة جديد. تم عقد اجتماعات الجمعية العمومية العادية السنوية عبر الإنترنت باستخدام المنصة الالكترونية التي توفرها شركة مسقط للمقاصة والإيداع وفقاً لتعليمات الهيئة العامة لسوق المال.

تأسست شركة صحار للطاقة في عام ٢٠٠٤ بعد إرسائها مناقصة تنافسية على مشروع محطة صحار للكهرباء والمياه المستقلة حيث بدأ التشغيل في ٢٠٠٧. تمتلك الشركة المحطة و تقوم بتشغيلها لإنتاج ٥٨٥ ميغاواط من الكهرباء و تحلية مياه البحر لإنتاج ٣٣ (مليون غالون إمبريالي يومياً) في منطقة ميناء صحار الصناعي. تقوم الشركة ببيع الكهرباء والمياه الى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م. حسب اتفاقية شراء الطاقة والمياه طويلة الأمد لمدة ١٥ عاماً في بيئة منظمة و غير تنافسية. يتم تداول اسهم الشركة في سوق مسقط للأوراق المالية منذ ٢٠٠٨.

الصحة والسلامة

حققت الشركة في الربع الاول من ٢٠٢١ سجلاً ممتازاً من ناحية أداء الصحة و السلامة حيث لم تكن هناك حوادث مضيعة للوقت و عليه تكون الشركة قد حققت حتى نهاية الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ عدد متراكم يبلغ ٢,٨٩٤ يوماً دون حوادث مضيعة للوقت. و تولي الشركة أولوية قصوى لجوانب الصحة و السلامة لموظفيها و المقاولين و الزوار و موظفي المشغل "شركة صحار للتشغيل و الصيانة ش.م.م".

إضافة الى ذلك ، إستمر التحدي العالمي المتمثل في جائحة كورونا (كوفيد-١٩) الذي تطلب من صحار للطاقة ومقاوليها وأصحاب المصلحة تفعيل خطة استمرارية العمل وجوانب خطط التعافي من الكوارث. تظل الشركة والمشغل يقظين ، من حيث تفعيل التباعد الاجتماعي ، مع ضمان تطبيق جميع تدابير الحماية في المستقبل.

التشغيل

إستمر إنخفاض الطلب على الطاقة و المياه بسبب تشغيل محطة المياه الجديدة في ميناء صحار الصناعي والذي زاد من سعة الطاقة في شبكة الكهرباء ، كانت المحطة في وضع الاستعداد معظم الوقت عليه بلغ عامل الحمولة للمحطة في فترة التقرير الى ٤,٢ ٪ للكهرباء (٦,٦٪ في ٢٠٢٠) و ٣,٨٪ للمياه (٣,٩٪ في ٢٠٢٠). ويرجع ذلك الى إجراء الاختبار السنوي الذي تم اجراءه في ٢١ فبراير.

قامت الشركة خلال الفترة بتصدير طاقة كهربائية متراكمة بلغت ٥٤ جيجاواط/ساعة الى الشبكة الكهرباء و تم تسليم كمية مياه محلاة بلغت ٥٠,٥ مليون متر مكعب الى شبكة المياه.

خلال فترة التقرير حققت المحطة خلال السنة موثوقية عالية بلغت ٩٩,٥٢٪ للكهرباء و ٩٨,٠٪ للمياه. تم تسجيل فاقد قسري بلغ ٠,٤٨ ٪ للكهرباء و ١,٩٩ ٪ للمياه.

لقد بدأت السنة التعاقدية رقم ١٥ في ١ ابريل ٢٠٢٠ و تم القيام بإختبارات الأداء بنجاح و مما يثبت للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه السعة المضمونة للمحطة للغاز الطبيعي و زيت الوقود .

بعد تشغيل المحطة لاختبار الاداء السنوي دخلت المحطة تحلية المياه ودورة البخار تحت الحفظ والحماية في فبراير ومارس ٢٠٢١.

فيما يتعلق بالصيانة ، تمكنت الشركة من الاضطلاع بأنشطة الصيانة السنوية المطلوبة لمعداتها الرئيسية خلال فترة الشتاء ٢٠٢٠-٢٠٢١.

تمت صيانة المحطة عن طريق شركة صحار للتشغيل و الصيانة و مقاومتها حسب توصيات المصنّع الأصلي للمعدات مع المحافظة على افضل معايير و ممارسات الصحة و السلامة و الصيانة المعمول بها في القطاع. خضعت جميع التوربينات الغازية الى عملية الفحص الرئيسية خلال فترة الشتاء. لم يكن هناك عمليات فحص كبيرة خلال فترة الشتاء.

الأداء المالي

يسر مجلس إدارة الشركة أن يعلن بأن الشركة قد أنهت الفترة بصافي ارباح بلغت ٢٩٠ مليون ريال عماني (مئتان وتسعة وعشرون الف ريال عماني) مقارنة بصافي ربح من نفس الفترة في ٢٠٢١ والتي بلغت ١١٧,٠ (ومائة وسبعة عشر الف ريال عماني) .

ويرجع السبب الى الزيادة في صافي الربح في ٢٠٢١ بشكل أساسي الى انخفاض تكلفة التمويل وتحسن هامش الوقود مقارنة بـ ٢٠٢٠ .

بلغت الإيرادات خلال الفترة في ٢٠٢١ مبلغ وقدره ٦,٩ مليون ريال عماني (ستة ملايين وتسعمائة الف ريال عماني) مقابل ٧,٢ مليون ريال عماني (سبعة ملايين ومائتا الف ريال عماني) . ويرجع ذلك اساسا الى انخفاض عامل الحمولة على المحطة (انخفاض الطلب على الطاقة والمياه). وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة والمياه مع الزبون ، فإن اختلاف عامل الحمولة ليس له أي تأثير على ربحية الشركة حيث يتم توليد الطاقة الرئيسية للربح من السعة المتوفرة والموثوقة للمحطة ، (مدفوعاً بارتفاع عامل الحمولة) و الذي يمثل تكاليف ممرة بموجب عقد شراء الطاقة والمياه (تأثيرها المالي محايد للشركة).

إنخفضت التكاليف المباشرة من ٢,٧ مليون ريال عماني (مليونان وسبعمائة الف ريال عماني) في ٢٠٢٠ الى ٢,٥ مليون ريال عماني (مليونان وخمسمائة الف ريال عماني) في ٢٠٢١ الذي يعكس في الأساس الى انخفاض في استهلاك الغاز نتيجة انخفاض عامل الحمولة.

تم سداد القروض طويلة الأجل و تسوية اتفاقيات المقايضة حسب تواريخ الاستحقاق. بلغ عجز التغطية لاتفاقيات المقايضة للشركة في نهاية يوم عمل ٣١ مارس ٢٠٢١ مبلغ ٢,٦ مليون ريال عماني (مليونان وستمائة الف ريال عماني) مقارنة مع ٣,٣ مليون ريال عماني (ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف ريال عماني) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. و حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ فان عجز التغطية يحتسب عند كل ميزانية عمومية و يمثل خسارة نظرية يمكن أن تتكبدها الشركة اذا ما ارتأت إنهاء قروض اتفاقيات المقايضة في ذلك التاريخ. على أية حال، فانه و بحسب شروط اتفاقيات التمويل فانه لا يسمح للشركة إنهاء اتفاقيات المقايضة وعليه فان الخسارة نظرية.

ان الإنخفاض في تكاليف التمويل بمقدار ٠,٥ مليون ريال عماني (خمسمائة ألف ريال عماني) في ٢٠٢١ مقارنة مع ٢٠٢٠ وتسديد القروض خلال السنة.

بموجب اتفاقيات التمويل المبرمة مع المقرضين، فإن شركة صحار للطاقة معرضة لآلية مقايضة النقد بدءاً من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ وحتى سداد كامل القرض. ان هذه الآلية ستعيق توزيعات الأرباح على المساهمين حيث ان كل النقد المتوفر سيتم تخصيصه لسداد القرض. هذه الآلية شائعة في اتفاقيات التمويل في جميع أنحاء المنطقة وتساعد على توفير تعريف تنافسية للمشتري مثل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في وقت تقديم العطاءات . و حسب ما تم الإفصاح عنه مسبقاً، فإنه توزيع الأرباح قد توقف في ٢٠١٦ و لن تكون هناك توزيعات أرباح على المساهمين حتى إعادة هيكلة قروض الشركة و التعامل بنجاح مع إزالة آلية مقايضة النقد. لا زالت الشركة مستمرة في البحث عن فرص لاعادة تمويل القروض والخاصة بتمويل المشاريع ، لكن بعد تراجع التصنيف الائتماني لسلطنة عمان فإن البنوك المقرضة تتطلب هوامش عالية مما يجعل إعادة التمويل غير ممكنة .

حوكمة الشركة

و في سياق الجهود المبذولة خلال الأعوام السابقة، تقوم الشركة على ضمان ان انظمتها و إجراءاتها و سياساتها تتّبع اعلى معايير الحوكمة و الالتزام المتواصل مع متطلبات ميثاق الحوكمة الجديد الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال المعمول به منذ يوليو ٢٠١٦.

بعد اصدار قانون الشركات التجارية الجديد بالمرسوم السلطاني رقم ١٩/١٨ ٢٠١٩ قامت الشركة مع المستشار القانوني بتعديل النظام الاساسي للشركة وذلك بما يتوافق مع قانون الشركات التجارية. تمت الموافقة على تعديل النظام الاساسي للشركة في الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢ يونيو ٢٠٢٠.

تابعت لجنة التدقيق ومجلس الادارة خطة العمل المقدمة من المستشار المستقل والذي تم تعيينه لمراجعة نظام التدقيق الداخلي للشركة ، يجري النظر في معالجة الاجراءات الموصى بها لمزيد من التحسينات.

بعد إستقالة المدقق الداخلي للشركة وافق مجلس الادارة و لجنة التدقيق وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال على تعيين مكتب تدقيق خارجي للقيام باعمال التدقيق للربع الثالث والرابع لعام ٢٠٢٠ والربع الاول والثاني من عام ٢٠٢١.

التوظيف

في اطار سعيها الحثيث لتنمية و وتدريب الشباب العماني، قامت الشركة ومقاول التشغيل بالحفاظ على نسبة التعمين ٨٤,٥٪ حتى نهاية الفترة.

النظرة المستقبلية عام ٢٠٢١

بالنظر الى المستقبل ، فان المؤمل ان تواصل الشركة عملياتها بموثوقية على الرغم انه من المتوقع ان يكون مستوى انتاج الطاقة والمياه بنفس المستوى في عام ٢٠٢٠ كما نأمل القيام بأعمال انشطة الصيانة الدورية في بيئة عمل آمنة لجميع الموظفين و المقاولين و الزوّار.

شاركت الشركة في المرحلة الثانية " طلب تقديم العروض المفتوحة" من "عملية شراء الطاقة ٢٠٢٢" التي أطلقتها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في ١٦ أكتوبر ٢٠١٩. قامت الشركة بتقديم عرضها في ٢٩ ابريل ٢٠٢٠ ووفقا اجراءات تقديم العروض المفتوحة. لا نزال ننتظر تعليقات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه والتي تاخرت بسبب جائحة كورونا (كوفيد-١٩) ، ووفقا للاتصالات التي جرت مؤخرا مع هيئة تنظيم الخدمات العامة بانه كان من المتوقع الرد بحلول الربع الاول من ٢٠٢٠. تقوم هيئة تنظيم الخدمات العامة بتقييم جاهزية السوق للبيع المباشر من خلال العقود الثنائية والتي قد توفر للمشغل مع اتفاقية شراء الطاقة والمياه المنتهية وسيلة اضافية للتعاقد على السعة.

يتمثل الهدف الرئيسي للشركة لعام ٢٠٢١ في تأمين عقد شراء الطاقة جديد اعتبارا من عام ٢٠٢٢. وستعمل الشركة أيضاً مع مختلف أصحاب المصلحة لتقييم جدوى العقود الثنائية المحتملة لمحطها ، وفي حالة عدم نجاح شركة صحار للطاقة في عملية شراء الطاقة ٢٠٢٢ ، قد تعمل الشركة في السوق الفورية الذي يتم تطويره حالياً في عمان ، والذي لم يتم الانتهاء من قواعده التنظيمية . في السوق الفورية لن يتم التعاقد على الإيرادات. وفي ضوء عدم الوضوح بخصوص السوق الفورية فمن الصعب التنبؤ بمستقبل الشركة في تشكيلها الفنية الحالية ، ما إذا كانت ستعمل في السوق الفورية ، والتي لن تكون بالمهمة السهلة. وفي هذه الحالة ، فإن إعادة هيكلة الديون المستحقة لما بعد عقد شراء الطاقة والمياه الحالي ستكون صعبة للغاية أيضاً.

نيابةً عن مجلس إدارة الشركة ، أتقدم بالشكر لجميع مساهميننا لمساندتهم المتواصلة و ثقتهم. كما أود ان اتقدم بالشكر لجميع افراد طاقم عمليات التشغيل و الصيانة في محطة صحار و كذلك الأفراد العاملين بالشركة لعملهم الجاد و إخلاصهم و تفانيهم.

وفي الختام ، نود أن أعرب عن امتناننا لجلالة السلطان هيثم بن طارق وحكومته على توجهمهم المستمر ودعمهم وتشجيعهم للقطاع الخاص.

و السلام عليكم و رحمة الله وبركاته ...

لوسيانو جيفانتي

رئيس مجلس الإدارة